وان اريد بهما طلب المعنى المؤثر والتأمل في صلاحيته للتعدية
فغير صحيح ايضا لانهما بهذا المعنى لا يختصان به بل يكونان
في النص ايضا اشياء **كالصلاة** فانها في اللغة الدعاء وذلك
غير مراد وقد بينها النبي صلى الله عليه وسلم بفعله وقوله
والزكاة وهي في اللغة النماء وذلك غير مراد وقد بينها النبي
صلى الله عليه وسلم بقوله هاتوا ربع عشر اموالكم ولو ذكر
المصنف في التمثيل الربا مقدما على الصلاة والزكاة لكان
اولى **واما المتشابه فهو اسم لما انقطع رجاء معرفة المراد منه**
فان قلت نحن في بيان اقسام ما يعرف به احكام الشرع
ولا يعرف بالمتشابه حكم لانقطاع رجاء معرفة معناه فكيف
يستقيم ايراده هنا قلت تثبت به معرفة ان لله تعالى
صفة يعبر عنها باليد والوجه وغيرهما وان لم يعرف ما اريد
بهما ومعرفة هذا المقدار ووجوب اعتقاده من احكام الشرع
وحكمه اعتقاد الحقية قبل الاصابة اي قبل يوم القيامة
لانه يصير معلوما ومنكشفا في الآخرة لان انزال المتشابه
للابتلاء ولا ابتلاء في الآخرة قال فخر الاسلام هذا في حقنا لان المتشابها
كانت معلومة للنبي عليه السلام اعلم ان انقطاع رجاء
بيانه مذهب عامة الصحابة واهل السنة والوقف عندهم
واجب على الله في قوله تعالى وما يعلم تأويله الا الله
بدليل قراءة ابن مسعود ان تأويله عند الله فلا يمكن عطف
والراسخون عليه لانه يجوز لفظا ومحلا وبان الله ذم من
اتبع المتشابه ابتغاء التأويل كما ذم من اتبعه ابتغاء الفتنة
ومدح الراسخين بقوله كل من عند ربنا وقال اكثر المتأخرين
وعامة المعتزلة ان الراسخ يعلم تأويله والوقف غير واجب
على قوله الا الله لان الراسخ لو لم يعلم تأويل المتشابه لم يكن لهم

فضل

فضل على الجهال ولم يزل المسلمون الى يومنا يشترون ع
ويؤولون المتشابه ولان انزال القرآن لانتفاع العباد
فلو لم يعلمه غير الله لصح قبح الطاعنين قيل الاختلاف
في هذه المسئلة في الحقيقة لان من قال ان الراسخ في العلم يعلم
تأويله اراد به انه يعلم ظاهرا ومن قال انه لا يعلمه اراد به
انه لا يعلمه حقيقة وانما ذلك الى الله تعالى كذا في التحقيق
وهذا كالمقطعات في اوائل السور وهي الحروف التي يقطع في
التكلم بعضها عن بعض كقوله قاف نون الف لام ميم هذا
متشابه في الاصل وقد يكون متشابها في الوصف كرؤية
الله تعالى في الآخرة اعلم انا ذكرنا فيما سبق من ان الظهور
على مراتب فاعرف ان الخفاء ايضا على مراتب المرتبة الاولى
خفاء المراد لا بسبب الصيغة بل في بعض الموارد ثم خفاء المراد من
اللفظ بالدخول في اشكاله ثم يزداد الخفاء الى ان لا يدرك
الا بالاستفسار من المتكلم وهو المجمل ثم الى ان لا يدرك المراد
وهو المتشابه **واما الحقيقة** هذا هو التقسيم الثالث باعتباره
اصل التقسيم وهو في وجوه استعمال ذلك اللفظ **فاسم لكل**
لفظ فيه اشارة الى ان الحقيقة من عوارض الالفاظ لا المعاني
وهو كالجنس يتناول المحدود وغيره وقوله **اريد به ما وضع له**
كالفصل يخرج به المهمل والمجاز وفيه اشارة الى ان الحقيقة
والمجاز متعلقان بارادة المتكلم فقبل الارادة بعد الوضع
لا يسمى حقيقة ولا مجازا والمراد بوضع اللفظ تعيينه للمعنى
بحيث يدل عليه من غير قرينة فان كان ذلك التعيين من جهة
واضع اللغة فوضع لغوي وان كان من الشارع فوضع شرعي
كالصلاة وان كان من قوم مخصوصين فوضع عرفي خاص والا
فوضع عرفي عام فالمعتبر في الحقيقة هو الوضع بشيء من